



## التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين  
الفلسطينيين في سورية



2023-01-16

العدد: 3837

النمسا.. حكم بالسجن 15 عاماً على فلسطيني بتهمة قتل متظاهرين في دمشق

◆ اليونان.. اعتقال 5 أشخاص بينهم فلسطيني بتهمة الاتجار بالبشر

◆ البرد وانقطاع الكهرباء يضعفان التحصيل العلمي في مخيمي حندرات والنيرب

◆ لبنان.. اتهامات للمجلس الترويحي باستغلال معاناة فلسطينيي سورية





## آخر التطورات

أصدرت محكمة في مدينة غراتس النمساوية، يوم الخميس 12 كانون الثاني/ يناير الجاري، حكماً بالسجن لمدة 15 عاماً على اللاجئ الفلسطيني السوري (و) مواليد 1981 البالغ من العمر 44 عاماً بتهمة إطلاق النار على مجموعة من المتظاهرين في العاصمة السورية دمشق تسبب بوقوع قتلى، وذلك عندما كان عنصراً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) الموالية للسلطات السورية.



بدورها قالت صحيفة كرونان "Kronen" النمساوية، إن المتهم (44 عاماً) عديم الجنسية، كان يعيش في مدينة غراتس، حيث يقيم منذ وصوله النمسا، قدّم نفسه للمحكمة على أنه سوري من أصول فلسطينية، في حين توصلت المحكمة إلى أدلة تثبت تورطه بالانتماء بين عامي 2004-2012 إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة).

ووفقاً لشهادات أدلى بها شاهد عيان للمحكمة، فإن المتهم قام بإطلاق النار مباشرة مع عناصر آخرين كانوا معه على متظاهرين في دمشق عام 2011، إبان خروج مظاهرات مدنيّة ضد السلطات السورية، ما تسبب بقتل العديد من المدنيين آنذاك.

فيما قال المحامي المدافع عن المتهم، بأن الشاهد "غير جدير بالثقة"، مضيفاً أنه يدعي أنه تعرف على موكله وهو يطلق النار من على سطح مبنى مؤلف من أربعة أو خمسة طوابق،



وأردف "لو كنت مكانه سيكون لدي مخاوف أخرى"، وأضاف أن "موكله لم يكن في ذلك الوقت مقيماً في دمشق".

وبحسب الصحيفة فإن المتهم حُكم بالسجن لمدة 15 عاماً، ومع أن الحكم غير ملزم قانوناً، فقد تم اعتقاله في قاعة المحكمة خوفاً من هروبه.

في سياق مختلف اعتقلت الشرطة اليونانية يوم 2023/1/3 خمسة أشخاص بينهم فلسطيني بتهمة تهريب مهاجرين بطريقة غير شرعية من تركيا إلى الجزر اليونانية.



ووفقاً للشرطة اليونانية أن من بين الخمسة أشخاص 4 من الجنسية التركية كانوا ينقلون المهاجرين من تركيا إلى جزيرة كوس الواقعة جنوب شرق بحر إيجه مقابل 3500 يورو، أما الشخص الخامس يحمل الجنسية الفلسطينية وكان المسؤول عن استقبال المهاجرين في الجزيرة، في حين لم يتسن لمجموعة العمل التأكد حتى اللحظة من اسم اللاجئين الفلسطيني المعتقل.

وأشارت مصادر خاصة لـ "مجموعة العمل" أن الأشخاص الخمسة تم إحالتهم الى القضاء لمحاكمتهم بتهمة الاتجار بالبشر، وتعريض حياة المدنيين للخطر.

وتعتبر تركيا منذ عام 2015 بوابة الفلسطينيين والسوريين للوصول إلى الأراضي الأوروبية، لكن اتفاقاً بين تركيا والاتحاد الأوروبي عام 2016 قلّص بشدة تدفق اللاجئين إلى دول الاتحاد بعد غرق الآلاف في طريق التهريب البالغة مسافته بضعة كيلومترات والذي يفصل بين تركيا واليونان.



بالانتقال إلى حلب يعيش الطلاب الفلسطينيون في مخيمي حندرات والنيرب للاجئين الفلسطينيين بمدينة حلب أسوأ أحوالهم بسبب أزمة الوقود، وما نتج عنها من انقطاع للتيار الكهربائي وصعوبة حصول الأهالي عليه لارتفاع أسعاره في ظل تردي الأحوال المعيشية.



يذكر مراسل مجموعة العمل في حلب أن ارتفاع أسعار الوقود في السوق السوداء نتج عنه تقليل ساعات وصل الأمبير من (6-10) مساءً في مخيم النيرب بسعر 25 ألف ليرة اسبوعياً، أما في مخيم حندرات فأوقف العمل في الأمبير نهائياً مع الإشارة إلى أن السلطات لم توفر خدمات الكهرباء للأهالي العائدين للمخيم.

مشيراً إلى أن أزمة الوقود والكهرباء المستمرة انعكست سلباً على العملية التعليمية في المخيمات، حيث تنقطع الكهرباء عن الصفوف الدراسية لأكثر من 18 ساعة يومياً، وبسبب أحوال الطقس يتدنى عمل الألواح الشمسية الموجودة في كل مبنى مدرسي تابع للأونروا.

ويوضح مراسلنا أن المدارس ذات الفترتين تعاني كثيراً من انقطاع الكهرباء، خاصة التي تتواجد بين المنازل حيث تكون إضاءتها ضعيفة مثل مدرسة (غزة، المغار، الدامون، جنين)، ورغم وجود مولدات كهربائية في بعض المدارس لكن لا تستطيع تشغيلها بسبب شح مادة المازوت.

ويقال الطلاب في الفترة المسائية في مدارس مخيم النيرب ومدرسة ناصر الدين (النضال العربي) نصيبهم الأكبر من انقطاع الكهرباء، وللتخفيف من آثاره ساهم المعلمون بشراء بطاريات وتوصيل "ليدات" على نفقتهم الشخصية لمواصلة التعليم.



وهذا وانسحب تأثير الأزمة على منازل الطلبة حيث اشتكوا من البرد وضعف التدفئة بسبب انقطاع التيار الكهربائي وتقليص فترة تشغيل الأمبير وشح الوقود للتدفئة وارتفاع أسعارها فيما لا يتناسب مع دخل المواطنين، كما أثر على تحصيلهم العلمي وزاد من أعبائهم المادية.

أما في لبنان اتهم عدد من الناشطين الفلسطينيين السوريين في لبنان المجلس النرويجي باستغلال معاناتهم، وعدم المصادقية، محذرين اللاجئين الفلسطينيين من التعامل معه، أو تزويده بأي معلومة مهما كانت وعدم تعبئة أي استثمار لديهم أو التوجه لمكاتبتهم واستشارتهم.



وشدد الناشطون على أن مؤكدين أن المجلس النرويجي هو جهة غير رسمية وفاقدة للمهنية القانونية، وعبارة عن عصابة تقوم بكسب المال من معاناة اللاجئين دون أن تقدم لهم أي خدمات أو مساعدات، على حد تعبيرهم.

ووفقاً لأحد الناشطين والذي فضل عد ذكر اسمه أن موظفي المجلس قاموا مؤخراً بشراء معلومات أرقام هواتف فلسطيني سوريا في لبنان من إحدى موظفات وكالة الأونروا في قسم العيادات ليقوموا هم بالتواصل مع العائلات وتعبئة استمارات للاستفادة منها أمام المجتمع الدولي بذريعة تقديم الخدمات للمهجرين..